مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور البنك الدولي في الحد من الفقر المدقع في بعض الدول العربية
اسم الكاتب: د. لؤي صيوح، د. عبير ناعسة، لين زيود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5868
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Role of the World Bank in Reducing Extreme Poverty in Some Arab Countries

Dr. Louay Sayouh*
Dr. Abeer Na'isa**
Leen Zayoud***

(Received 20 / 9 / 2022. Accepted 1 / 3 / 2023)

□ ABSTRACT □

The research aimed to shed light on the problem of poverty in some Arab countries, in particular, that the General Assembly of the United Nations, by its resolution 1 A/RES/70 in 2015, confirmed the achievement of a better percentage of the goal of eradicating extreme poverty, as it planned to reduce it to 3% Until the year 2030, knowing that the number of the extremely poor decreased from 1.9 billion in 1990 to 987 million in 2015, or by 48%.

The research also aimed to shed light on the role of the World Bank in reducing extreme poverty, as it has a responsibility to partially contribute to financing sustainable development projects in developing countries. .

The researcher linked the goal of eradicating extreme poverty to the extent to which the World Bank loans achieved indicators of the economic dimension of sustainable development in the studied Arab countries, including: the growth of the per capita share of the gross domestic product, and the percentage of capital formation. Her hypotheses were tested by simple regression analysis, and she reached the following results:

• The high population growth rate in Egypt and Jordan is a real obstacle and challenge to them, which reduces the possibility of reducing extreme poverty in them.

• The World Bank loans to Egypt and Morocco did not contribute to increasing the per capita share of the Egyptian or Moroccan GDP, nor did they increase their capital formation, nor did they lead to reducing the percentage of the extreme poor in them.

• The loans of the World Bank to Jordan contributed to increasing the Jordanian per capita share of the GDP, while these loans did not show an impact on the value of its capital formation, and were accompanied by a very small rate of extreme poverty, but they brought it to a critical degree of indebtedness, and posed a challenge and threat his development.

Keywords: World Bank, extreme poverty. poverty lines.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*Professor, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.
**Assistant Professor, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.
***Postgraduate Student (Ph.D.), Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.

دور البنك الدولي في الحد من الفقر المدقع في بعض الدول العربية

د. لؤي صيوح*

د. عبير ناعسة**

لين زيود ***

(تاريخ الإيداع 20 / 9 / 2022. قُبِل للنشر في 1 / 3 / 2023)

□ ملخّص □

هدَف البحث إلى تسليط الضوء على مشكلة الفقر في بعض الدول العربية، وبخاصةٍ، أنَّ الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكَّدت بموجب قرارها A/RES/701 عام 2015 على تحقيق نسبةٍ أفضل من هدف القضاء على الفقر المدقع، إذ خططت إلى تخفيض نسبته إلى 3% حتى عام 2030، مع العلم، أنَّ عدد فقراء الفقر المدقع، انخفض من 1,9 مليار نسمة عام 1990 إلى 987 مليوناً عام 2015، أي بنسبة 48%.

كما هدف البحث إلى الإضاءة على دور البنك الدولي في الحد من الفقر المدقع، إذ تقع عليه مسؤولية الإسهام الجزئي في تمويل مشروعات التنمية المستدامة في الدول النامية، وقد قامت الباحثة بقياس دوره من خلال القروض المقدمة منه بفائدة ميسرة للدول العربية المدروسة خلال الفترة 2020/2011.

وقد ربطت الباحثة هدف القضاء على الفقر المدقع بمدى تحقيق قروض البنك الدولي لمؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية المدروسة ومن بينها: نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التكوين الرأسمالي، وقد اختبرت فرضياتها بواسطة تحليل الانحدار البسيط، وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- إنَّ معدل النمو السكاني المرتفع في مصر والأردن، يعَدُّ معوقاً وتحدياً حقيقياً لهما، يقلل من إمكانية الحد من الفقر المدقع فيهما.
- إنَّ قروض البنك الدولي لمصر والمغرب، لم تسهم في زيادة حصة الفرد المصري أو المغربي من الناتج المحلي، ولم تزيد التكوين الرأسمالي لديهما، كما أنَّها، لم تُؤدِ إلى تخفيض نسبة فقراء الفقر المدقع فيهما.
- إنَّ قروض البنك الدولي للأردن، أسهمت في زيادة حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي، في حين، لم تظهر هذه القروض تأثيراً في قيمة التكوين الرأسمالي لديه، وترافقت مع نسبة فقرٍ مدقع ضئيلةٍ جداً، لكنَّها، أوصلته إلى درجة مديونيةٍ حرجة، وشكلت تحدياً ومهدداً تنموياً له.

الكلمات المفتاحية: البنك الدولي، الفقر المدقع. خطوط الفقر.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **استاذ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

** **مدرس، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

*** **طالبة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدّمة:

تعاني معظم الدول النامية من سوء توزيع الدخل واتساع الفجوة بين دخل الأغنياء والفقراء، وقد عدَّ مؤشري النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية شرطاً وحلاً للقضاء على الفقر، إذ يضمنان تحسين مستوى حياة الأفراد وبخاصةٍ الفقراء منهم (بغداد؛ كربالي، محمد؛ حمداني، 2010، ص 5)، وقد أكدت منظمة الأمم المتحدة ذلك مع تبنيها للتنمية المستدامة، ومع سعيها لتحقيق أهداف الإنمائية الألفية، ولاسيما الهدف الأول منها الذي تمثل في القضاء على الفقر المدقع، والاستمرار في تخفيض نسبته حتى 3% مع حلول عام 2030.

لذلك، فقد طالبت منظمة الأمم المتحدة الدول المتقدمة بضرورة تقديم مساعداتٍ إنمائية للدول النامية ومن بينها الدول العربية التي تعاني من معدلات مرتفعة من الفقر وخاصة الدول الأفريقية منها(لعرج؛ طويطي، 2014، ص18) لا تقل عن 0.7% من الناتج القومي الإجمالي لها، وبتخصيص نسبة تتراوح ما بين 0.15% إلى 0.2% للدول الأقل نمواً، (تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، 2002، ص 12-13)، بل، وأسست مجموعة منظمات دولية متخصصة، ومنها: مجموعة البنك الدولي التي تتولى مسؤولية التمويل الجزئي لمشروعات التنمية المستدامة، وبالتالي، يفترض فيها وبالتعاون مع حكومات الدول، أن تسهم في تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع من خلال زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الحد الذي يكفل له إشباع حاجاته الأساسية من السلع والخدمات (طويل، 2013، ص 73-74).

استناداً لما سبق، تم التركيز في هذا البحث على بيان مدى إسهام قروض البنك الدولي المقدمة إلى بعض الدول العربية في تحسين مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، ومن بينها: نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التكوين الرأسمالي، ونسبة المديونية، وبالتالي، توضيح مدى إسهامها في تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع في بعض الدول العربية.

1. مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في بيان دور البنك الدولي في تحسين مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وفي الحد من الفقر المدقع في بعض الدول العربية، وبالتالي، لذلك، يركز البحث على دراسة مدى ارتباط تطور الرصيد التراكمي لقروض البنك الدولي المقدمة خلال الفترة 2020/2011 مع تحسين المؤشرات الاقتصادية، ولاسيما نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التكوين الرأسمالي للدولة.

اعتماداً على ما سبق، يمكن تحديد مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- ✓ هل يوجد أثر لقروض البنك الدولي في نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي نسبة التكوين الرأسمالي للدولة في الدول العربية المدروسة؟

هل أسهمت قروض البنك الدولي في تخفيض نسبة الفقر المدقع في الدول العربية المدروسة؟

- ✓ هل أسهمت قروض البنك الدولي في نمو نسبة التكوين الرأسمالي في الدول العربية المدروسة؟

2. فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة: لا تسهم قروض البنك الدولي في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي تحسين نسبة التكوين الرأسمالي، وفي تخفيض نسبة الفقر المدقع في الدول العربية المدروسة.

الفرضية الفرعية الأولى: لا تسهم قروض البنك الدولي في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي تحسين نسبة التكوين الرأسمالي، وفي تخفيض نسبة الفقر المدقع في مصر.

الفرضية الفرعية الثانية: لا تسهم قروض البنك الدولي في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي تحسين نسبة التكوين الرأسمالي، وفي تخفيض نسبة الفقر المدقع في المغرب.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تسهم قروض البنك الدولي في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي تحسين نسبة التكوين الرأسمالي، وفي تخفيض نسبة الفقر المدقع في الأردن.

أهمية البحث وأهدافه:

3. أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في الآتي:

1. الإضاءة على دور البنك الدولي مقاساً بقيمة قروضه المقدمة لبعض الدوال العربية.
2. دراسة الارتباط بين قروض البنك الدولي وتحسين مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في بعض الدول العربية من خلال قياسها بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة التكوين الرأسمالي.
3. محاولة الربط بين تحسين مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وبين تخفيض عدد ونسبة فقراء الفقر المدقع في بعض الدول العربية من خلال مساهمة البنك الدولي بذلك.

4. أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يأتي:

- بيان مدى إسهام قروض البنك الدولي في تحسين بعض مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، ولاسيما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التكوين الرأسمالي في الدول العربية المدروسة.
- بيان مدى إسهام هذه القروض في تخفيض نسبة وعدد فقراء الفقر المدقع في الدول العربية المدروسة.

5. مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من الدول العربية، وقد تمَّ اختيار عينة قصدية ممثلةً بمصر، والمغرب، والأردن، وقد روعيَّ في اختيار الدول ضرورة تمثيلها لمنطقتي شمال إفريقيا، وشرق المتوسط، وضرورة توافر البيانات اللازمة عن هذه الدول خلال فترة الدراسة 2020/2010 دون انقطاع.

كما أخذت الباحثة بالحسبان توافر قواسم سياسية، واقتصادية مشتركة لهذه الدول، ومن أهمها: ارتباطها بعلاقاتٍ سياسية واقتصادية مميزة مع الدول الغربية، مما قد يعطيها ميزةً تفضيلية لدى تعاملها مع المنظمات الدولية، فضلاً عن افتقار الدول المنتقاة للنفط، مما يزيد من حاجتها لمصادر للتمويل.

6. الحدود الزمنية للبحث: تمَّ اعتماد بيانات سلسلة زمنية، امتدت من عام 2011 إلى 2020.

منهجية البحث:

تمَّ إتباع المنهج الوصفي، وقد اعتمدت الباحثة على الأدبيات والمراجع النظرية والكتب العلمية المتعلقة بالبحث ومتغيراته، كما جُمِعَت البيانات الثانوية عن الدول العربية المدروسة من قاعدة بيانات التنمية العالمية، ومن التقارير السنوية للبنك الدولي، فضلاً عن تقريري التنمية المستدامة 2021/2019، وتقريري التنمية البشرية 2022/2020، وبخاصةٍ، ما يتعلق منها بالتنمية المستدامة ومؤشراتها.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة قارة؛ كادون.(2017). بعنوان: دور مجموعة البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر، وبخاصةٍ، وأنَّ البنك الدولي، مول برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي في الدول النامية التي عانت من مشكلاتٍ اقتصادية ومن عدم الاستقرار، كما وضع البنك الدولي سياساتٍ اقتصاديةً بهدف إزالة تشوهات الاقتصادات النامية، مما دفع الباحث إلى دراسة دور البنك الدولي في الجزائر، إذ عانت الجزائر من مشكلاتٍ اقتصاديةً عدة، ومن بينها: أزمة النفط عام 1986، وقد عدَّ الباحث تحقيق التنمية الاقتصادية حلاً، ينهي تبعية الدوال النامية الاقتصادية إلى الدول الرأسمالية.

توصلت هذه الدراسة إلى أنَّ تدخل البنك الدولي، كان إيجابياً من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي التي أدت إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تمثلت في استعادة التوازنات الكلية، وارتفاع معدل النمو، وتخفيض معدل التضخم، إلا أنَّ هذا التدخل ترك آثاراً سلبية على المستوى الاجتماعي، تمثلت في تدهور كبير في مستويات المعيشة لغالبية المجتمع نتيجة ارتفاع في معدل البطالة، وتزايد الفجوة بين طبقات المجتمع، وفشل البنك الدولي في تحقيق هدفه المتمثل في الحد من الفقر.

2. دراسة لعرج؛ طويطي.(2014). بعنوان: إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية.

هدفت الدراسة إلى تحديد ماهية الفقر، وتسليط الضوء على مشكلات قياسه، فضلاً عن الإضاءة على ظاهرة الفقر في الدول العربية في ظل محدودية استراتيجيات وسياسات محاربة الفقر في العالم العربي.

توصلت الدراسة إلى أنَّ الفقر ظاهرةٌ معقدة ومتعددة الجوانب والأبعاد، ومن الصعب تحديد مفهومٍ دقيق لها، مما ينعكس سلباً على إمكانية قياسها، كما أنَّ التفاوت الكبير بين الدول العربية من ناحية مستويات التنمية ومعدل النمو، والدخل، يعقد عملية القياس، ويجعل من اعتماد مقياسٍ واحد امرأ غير علمي، فضلاً عن أنَّ المتوسطات الحسابية مضللةٌ، إذا لم تؤخذ الفروق بين الدول العربية بالحسبان.

5. دراسة عبيدات.(2014). بحث بعنوان: تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، دراسة تحليلية تقييمة لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى إسهام البنك الدولي في تحقيق للهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتمثل بالقضاء على الفقر في دول الإفريقية جنوب الصحراء.

توصلت الدراسة إلى فشل البنك الدولي في تحقيق هدفه المتمثل برؤية عالم خال من الفقر، كما أن قروض البنك الدولي لم ترق إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية، إذ أن نسبة الفقراء فقرا مدقعاً قد انخفضت من58% عام 1990، إلى 51% عام 2005، إلا أن أعداد الفقراء ازداد من 296 مليون إلى 388 مليون، بالإضافة إلى انتشار سوء التغذية بمعدل 26%.

3. دراسة عماد.(2013). بحث منشور في مجلة جامعة تشرين في سورية بعنوان: قروض البنك الدولي وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

هدفت الدراسة إلى التركيز على أحد الآليات والوسائل الهامة للبنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية التي تمثلت بالقروض وذلك في ضوء قصور رأس المال المحلي، وقد كانت دول العينة مصر، المغرب، تونس، الأردن خلال الفترة (1996-2010).

توصلت الدراسة إلى أنَّ البنك الدولي يتبع سياسات الدول الكبرى التي تسيطر على الحصص الأكبر من الأسهم فيه، ويتم التركيز على مصالح هذه الدول بداية وانتهاء قبل مصلحة الدول المدينة(الدول العربية) بهدف تكريس وتعزيز التبعية السياسية والسيطرة على القرار السياسي والموارد الاقتصادية فيها.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على الذات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية، وتوظيف القروض في مشاريع اقتصادية أكثر إنتاجية، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة للدول المستثمرة، والتأكيد على أهمية دور الدولة في توجيه الأنشطة الاقتصادية فيها بما يخدم مصالحها الوطنية .

ثانياً الدراسات الأجنبية

1. دراسة Abu-Ismail[1] (2020). Note On Poverty And Conflict In Arab States, UN ESCWA

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد آثار النزاعات السياسية بعد عام 2010 على التنمية البشرية في الدول العربية، ولاسيما على الدخل والفقر متعدد الأبعاد، إذ أسفرت هذه النزاعات إلى تدمير البنية التحتية، وترافقت بآثارٍ اقتصادية سلبية جداً، من بينها: ارتفاع نسبة التضخم وتراجع الدخل الحقيقي للفرد، فضلاً عن تراجع المؤشرات الصحية، مثل ارتفاع معدل الوفيات؛ وانخفاض الوزن عند الولادة، وسوء التغذية، وارتفاع نسبة التقزم، وفضلاً عن الآثار الاجتماعية السلبية طويلة المدى، مثل الزواج المبكر، أو تعرض النساء للعنف الجنسي، وهذه ظواهر مرتبطة بالفقر.

توصلت هذه الدراسة إلى أنَّ: الدول العربية، أخفقت في الحد من الفقر المدقع، وهو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، ولم تستطع تحقيق هدف تخفيضه بالنسبة المحددة مسبقاً بمقدار 50% منذ عام 1990، بل، خفضته بنسبة 19٪ فقط، في حين انخفض عالمياً بنسبة 72٪، مع الإشارة، إلى أنَّ نسبة فقراء الفقر المدقع في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تزيد عن مثيلتها في الدول النامية الأخرى، ولا توجد بيانات حديثة، تسمح بتقديرٍ دقيق لأثر النزاعات على الفقر في الدول العربية.

2. دراسة El-Said؛ Harrigan (2010). بعنوان: The Economic Impact of IMF and World Bank Programs in the Middle East and North Africa: A Case Study of Jordan, Egypt, Morocco and Tunisia, 1983 – 2004

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تحفيز وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وقد تم اختيار أربع دول للدراسة هي: الأردن، ومصر، وتونس، والمغرب، لأنَّها دولٌ، نفَّذت برامج الإصلاح الاقتصادي المطلوبة منها.

[1] **This note was prepared for the Inter-agency Expert Group Meeting on Implementation of the Third United Nations Decade for the Eradication of Poverty (2018-2027), 4-6 March 2020, FAO eadquarters, Rome. It draws from several recent and forthcoming publications by UN ESCWA and Abu-Ismail (2020), "Poverty and Vulnerability in the MENA Region", in Hakimian, H (ed., 2020), Handbook on the Middle East Economy، London and New York: Routledge, forthcoming.**

توصلت هذه الدراسة إلى أنَّ إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الدول الأربعة، كان لها آثاراً إيجابية. إلا أنَّ هذه الإصلاحات، لم تنجح في تحقيق معدل نموٍ مستدام، لا يقل عن 7% سنوياً، وقد عدَّ الباحث هذا المعدل شرطاً لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول، فضلاً عن أنَّ اقتصادات الدول الأربعة، تواجه تحديات كبيرة أهمها: استيعاب القوة العاملة المتزايدة باستمرار، وتخفيض نسبة البطالة، مما يتطلب من حكوماتها تعبئة المدخرات المحلية وتحفيز الاستثمار الخاص.

3. دراسة Easterly(2000) بعنوان:The effect of IMF and World Bank programs on poverty

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التكيف الهيكلي مقاساً بعدد قروض التكيف من صندوق النقد والبنك الدولي على معدل النمو، وعلى الحد من الفقر.

توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود تأثير مباشر للتكيف الهيكلي على معدل النمو، وأنَّ استفادة الفقراء في الدول التي حصلت على قروض تكيف أكثر، كانت أقل من نظيرتها في الدول ذات قروض التكيف القليلة، أي أنَّ العلاقة بين قروض التكيف والفقر عكسية، فضلاً عن أنَّ معاناة الفقراء من انكماش الإنتاج في البلدان ذات قروض التكيف الكثيرة، كانت أقل من معاناتهم في الدول ذات قروض التكيف القليلة.

وقد فسر الباحث نتائجه، بأنَّ الفقراء، قد يكونون غير مؤهلين للاستفادة من الفرص الجديدة التي خلقتها إصلاحات التكيف الهيكلي، وأنَّهم، قد يعانون بدرجة أقل من فقدان الفرص القديمة.

ما يميز البحث الحالي عن الأبحاث السابقة:

يتقاطع البحث الحالي مع دراسة عماد التي تناولت أثر قروض البنك الدولي في تمويل التنمية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2000/1996، إلا أنَّه يتمايز عنه في المتغير التابع الذي يتجلى في المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وفي اختلاف آليات قياس هذه المؤشرات، إذ اختبرت الباحثة فرضياتها استناداً إلى بيانات الإحصاء الوصفي، وإلى أسلوب الانحدار البسيط، كما ربطت الباحثة بين تطور وتحسين هذه المؤشرات والحد من الفقر المدقع، فضلاً عن اختلاف فترة الدراسة، إذ أنَّ البحث الحالي يغطي الفترة 2020/2010.

كذلك، يتمايز هذا البحث عن باقي الدراسات في المتغير المستقل، إذ تناولت الدراسات الأجنبية أثر النزاعات السياسية في التنمية البشرية، وأثر التكيف الهيكلي، وكذلك أثر الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من البنك وصندوق النقد الدوليين كمتغيرٍ مستقل في معدل النمو الاقتصادي، والحد من الفقر كمتغيرٍ تابع.

ظاهرة الفقر

لقد حدد البيان الصادر عن القمة العالمية للأمم المتحدة حول التنمية الاجتماعية عام 1995 مفهوم الفقر، بأنَّه: افتقار الشخص إلى الدخل المادي، وموارد الإنتاج الكافية لضمان إشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمواجهة الحياة، وتجنب الجوع، وسوء التغذية، والحرمان من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وعدم الحصول على مصادر المياه النقية، والسكن الملائم إضافة إلى عدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والسياسية.

كما عرفَّ البنك الدولي الفقر، بأنَّه: عدم توافر الحد الأدنى لمستوى المعيشة (شوسوفسكي، 2001، ص5)، كذلك عرفَّه البنك عينه في تقريره لعام 2010 بأنَّه: حالة الحرمان المادي الناتجة عن انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الخدمات الصحية، والتعليمية، والإسكان، مما يجعل الفرد غير قادرٍ على مواجهة المرض، والإعاقة، والكوارث (البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، 2010، ص 28).

وقد عرفَّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنَّه: افتقار الإنسان للتعليم، والصحة، والعمل (تقرير التنمية البشرية، 2002، ص 15).

توجد مستويات مختلفة للفقر، منها:

أ. الفقر المطلق: يقصد بالفقير فقراً مطلقاً كل شخص، يعجز عن تأمين الحد الأدنى من الضروريات لتلبية حاجاته الأساسية، مما يهدد حياته، ويجعله على حافة خطر العيش، لذلك، عدَّ البنك الدولي في تقرير التنمية لعام 1980 الفقر المطلق انعكاساً لسوء التغذية أو الأمية أو الأمراض(فرج، 2017،ص404).

ب. الفقر المدقع: يقع الفرد ضمن دائرة الفقر المدقع، إذا كان دخله، يقل عن المبلغ اللازم لتأمين المواد الغذائية الأساسية، وكان يعاني من أمراض سوء التغذية، وقد حُدِدَ دخل الفقير فقراً مدقعاً بأقل من 1.9 دولار يومياً(البنك االدولي[2]).

ت. الفقر النسبي: يشير الفقر النسبي إلى نسبة إشباع حاجات الفرد الأساسية بالقياس لغيره من أفراد المجتمع، بالتالي، يعدُّ الشخص فقيراً نسبياً، إذا لم يتمتع بالحد الأدنى المقبول من الرفاهية(لحيلح؛ جصاص،2010، ص178).

ث. الفقر متعدد الأبعاد: يُعَدُّ الشخص فقيراً فقراً متعدد الأبعاد، إذ كان دخله، لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية من غذاءٍ، وكساءٍ، وإذا لم يتمكن من الإنفاق على تعليمه ورعايته صحياً(البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ، 2010، ص26).

استناداً إلى تنوع واختلاف مفاهيم الفقر، فقد تعددت خطوط الفقر، إذ يلاحظ وجود خط الفقر الدولي الذي يقاس بـ بأقل من 1.9 دولار يومياً، وخط الفقر الوطني الذي يقاس من خلال تحويل 1.9 دولار إلى العملة المحلية للدولة بعد أخذ تعادل القوة الشرائية بالحسبان، أي بقيمة السلع والخدمات من السوق المحلية مقومةً بعملة البلد التي تتساوى مع كمية السلع الخدمات عينها التي يمكن شراؤها بـ 1.9 دولار.

قياس متغيرات البحث

بهدف تحديد دور البنك الدولي في تحسين مؤشرات البعد لاقتصادي للتنمية المستدامة، قامت الباحثة بقياس دوره (المتغير المستقل) بقيمة الرصيد التراكمي لقروض البنك الدولي المقدمة بفائدة ميسرة لكل دولة من الدول العربية الثلاث (مصر، المغرب، الأردن) خلال السنوات العشر.

تم الاعتماد في القياس على مؤشرات البعد الاقتصادي(المتغير التابع) للتنمية المستدامة في الدول العربية الثلاث على ما يأتي: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى نسبة التكوين الرأسمالي، مع الإشارة إلى نسبة المديونية، وقد أخذت بالحسبان، أنَّ تحسين مؤشرات البعد الاقتصادي، يفترض فيه، أن يحد من نسبة الفقر المدقع، تمَّ قياس مؤشرات البعد الاقتصادي، كما يأتي:

حصة الفرد من الناتج المحلي = الناتج المحلي الإجمالي للدولة مقسوماً على عدد سكان الدولة.

نسبة التكوين الرأسمالي = رأس المال الثابت(الإنفاق الاستثماري) مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي.

نسبة المديونية = إجمالي ديون الدولة مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي.

بعد ذلك، تم إجراء تحليل الانحدار البسيط على البيانات المتوافرة عن مصر، والمغرب، والأردن بهدف توضيح مدى ارتباط قروض البنك الدولي بتحسين مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وبناءً على نتيجة اختبار الانحدار،

[2] https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/international-poverty-line-has-just-been-raised-190-day-global-poverty-basically-unchanged-how-even

أوضحت الباحثة مدى إسهام هذه القروض في تنمية حصة الفرد من الناتج المحلي، وفي زيادة التكوين الرأسمالي في هذه الدول، فضلاً عن بيان دورها في تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع.

الإحصاءات الوصفية لمصر

يبين الجدول رقم(1) في الملحق قيمة قروض البنك الدولي لمصر، وكذلك مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة خلال الفترة 2020/2011 مقاسةً بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمصر. وقيمة التكوين الرأسمالي، ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن إجمالي الدين الخارجي المصري، ونسبة المديونية للسنوات العشر.

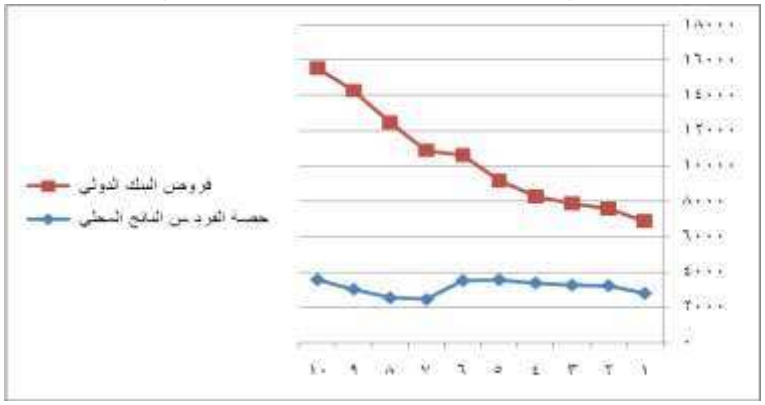
استناداً لبيانات الجدول المشار إليه، يتضح للباحثة أنَّ الرصيد التراكمي لقروض البنك الدولي المقدمة لمصر، تراوح بين 11.99 مليار دولار عام 2020، وبنسبةٍ وصلت إلى أكثر من 3.28% من الناتج المحلي، و4.08 مليار دولار عام 2011، أي ما نسبته 1.73% تقريباً، كذلك اتسم الخط البياني لتطور قيم القروض بالتصاعد المستمر حتى وصل عام 2020 إلى ما يقارب ثلاثة أمثاله (2.94) مقارنةً مع عام 2011، إذ ازدادت قروض البنك الدولي عام 2020 بمعدل 194%، عما كانت عليه في عام 2011، وقد بلغ المتوسط السنوي لقروض البنك الدولي خلال السنوات العشر المدروسة 7.226 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 2.47% من متوسط الناتج المحلي لمصر، وهي نسبةٌ ضئيلة.

كما لاحظت الباحثة: أنَّ متوسط قيمة الناتج المحلي لمصر خلال السنوات العشر، بلغ 292.47 مليار دولار، مصر، وقد اتسم الخط البياني لتطور قيم الناتج المحلي بالتصاعد، إذ بلغ 235.99 مليار دولار عام 2011، ووصل إلى 332.44 مليار دولار عام 2016، ثمَّ تناقص بعدها إلى 235.73 مليار دولار عام 2017 بسبب عدم الاستقرار السياسي في مصر، ثمَّ ارتفع بعد ذلك إلى أن وصل ذروته 365.25 مليار دولار عام 2020.

على الرغم من ضخامة قيمة الناتج المحلي لمصر، إلا أنَّ متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي فيها، اتصف بتواضعه بسبب ضخامة عدد سكانها الذي بلغ 84.529.251 نسمة عام 2011، وأصبح 104.258.327 نسمة عام 2020، أي بزيادةٍ، قاربت العشرين مليوناً (19.729.076)، وبمعدل نموٍ سكاني قدره 23.34% عام 2020 بالقياس إلى عام 2011.

ترى الباحثة: أنَّ معدل النمو السكاني في مصر مرتفعٌ، إذ يبلغ حوالي 2% سنوياً، مما يضع مصر أمام تحدياتٍ تنمويةٍ كبيرة، كذلك، تأرجحت حصة الفرد المصري من الناتج المحلي، إذ بلغت 2791.8 عام 2011، وازدادت إلى 3562.9 دولار عام 2015، لتتراجع بعدها إلى قيمتها الدنيا 2444.3 عام 2017، ثمَّ تصاعدت مرةً ثانية ووصلت ذروتها البالغة 3569.2 دولار عام 2020.

الشكل(1) تطور قروض البنك الدولي الممنوحة وتطور حصة الفرد من الناتج المحلي لمصر خلال (2011-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (1) في الملحق

ترى الباحثة: أنَّ الإحصاءات الوصفية السابقة، تشير بصورةٍ أولية إلى انعدام أو ضآلة تأثير قروض البنك الدولي في تنمية حصة الفرد المصري من الناتج المحلي، إذ بلغ معدل نمو القروض 194% تقريباً في عام 2020 قياساً لعام 2011، في حين، نمت حصة الفرد من الناتج المحلي بمعدل 27.8% فقط خلال الفترة عينها، إلا أنَّ ذلك يستدعي التحقق منه بالاختبارات الإحصائية المناسبة.

من جهةٍ أخرى، فإنَّ قروض البنك الدولي لمصر، أدَّت إلى ارتفاع نسبة مديونيتها، وبالتالي تبعيتها الاقتصادية للخارج، وقد بلغ متوسط الدين الخارجي لمصر خلال السنوات العشر 74.88 مليار دولار، أي ما نسبته 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي، واتصف الخط البياني للمديونية بالتصاعد، إذ ازداد من 35.18 مليار دولار عام 2011، ووصل إلى 131.58 مليار دولار عام 2020، وبالتالي، بلغ معدل نمو مديونية مصر 274% عام 2020 مقارنةً مع 2011.

من جهةٍ ثانية، لم تسهم قروض البنك الدولي لمصر في زيادة التكوين الرأسمالي لها، فقد بلغت أعلى قيمة له مبلغ 18 مليار دولار عام 2019، وأدناها 14 مليار دولار في أكثر من عامٍ واحد، ومنها عام 2020، وبلغ متوسط التكوين الرأسمالي خلال السنوات العشر 15.4 مليار دولار، كما كان معدل نمو التكوين الرأسمالي سالباً، إذ تناقص من 17 عام 2011 إلى 14 مليار دولار عام 2020، في حين، ترافق ذلك مع زيادة في قيمة قروض البنك الدولي، مما يدل على عدم استثمار هذه القروض في المشروعات الاستثمارية، ومما يؤكد للباحثة عدم وجود أثر واضح لدور البنك الدولي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر.

كما ربطت الباحثة تزايد قروض البنك الدولي لمصر مع هدف القضاء على الفقر المدقع، إذ لاحظت: أنَّ نسبتهم، تراوحت بين 2.1% من عدد السكان عام 2010، ووصلت إلى 3.3% عام 2020، أي أنَّ عدد الفقراء في مصر، تضاعف تقريباً خلال عشر سنوات، فقد ازداد عددهم من 1.737.986 مليون نسمة إلى 3.440.524 نسمة عام 2020، مما يعني أنَّ معدل نمو عدد الفقراء، وصل إلى 198%.

بناءً على ما سبق، ترى الباحثة: أنَّ زيادة قروض البنك الدولي لمصر بمثلين تقريباً خلال عشر سنوات، تزامنت مع زيادة مديونية مصر بثلاثة أمثالٍ تقريباً، في حين، ترافقت زيادة القروض بزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي بنسبة 27.8% فقط، ولم تترافق بزيادة التكوين الرأسمالي المصري، في حين، تضاعف عدد الفقراء ونسبتهم في مصر خلال السنوات العشر بسبب الانكماش الاقتصادي الذي رافق جائحة الكورونا، وبسبب الآثار السلبية لعدم الاستقرار الأمني والسياسي خلال الفترة 2010-2020.

إنَّ الإحصاءات والنسب السابقة، تقدم للباحثة مؤشراً إضافياً ودليلاً على عدم وجود تأثير لقروض البنك الدولي في تحسين مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، ولم تسهم في الحد من الفقر المدقع في مصر.

الإحصاءات الوصفية للمغرب

يبين الجدول رقم (3) في الملحق قيمة قروض البنك الدولي للمغرب، وكذلك مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة خلال الفترة 2020/2011 مقاسةً بحصة الفرد من الناتج المحلي المغربي. وقيمة التكوين الرأسمالي، ونسبته من الناتج المحلي، فضلاً عن إجمالي الدين الخارجي، ونسبة مديونية المغرب.

استناداً لبيانات الجدول المشار إليه، تبيَّن للباحثة: أنَّ الرصيد التراكمي لقروض البنك الدولي المقدمة للمغرب، تراوح بين 7.89 مليار دولار عام 2020، وبنسبةٍ، وصلت إلى 6.88% من الناتج المحلي تقريباً، و2.91 مليار دولار عام 2011، أي ما نسبته 2.87% تقريباً، كذلك اتسم الخط البياني لتطور قيم القروض بالتصاعد المستمر حتى وصل في

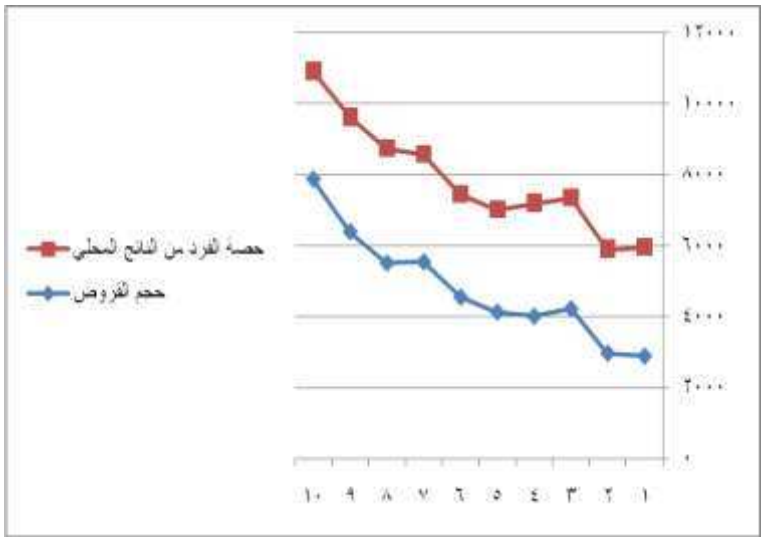
عام 2020 إلى أكثر 271% مقارنةً مع عام 2011، وقد بلغ متوسط قروض البنك الدولي السنوات العشر 4.83 مليار دولار تقريباً، أي ما يعادل حوالي 4.46% من متوسط الناتج المحلي للمغرب، وهي نسبةٌ منخفضةٌ نسبياً.

كذلك يتضح أنَّ الناتج المحلي للمغرب، زاد عن 100 مليار دولار في كل سنة من السنوات العشر المدروسة باستثناء عام 2012 (98.27 مليار)، على الرغم من افتقار المغرب للموارد الطبيعية من نفطٍ وغاز، وقد تميَّز الخط البياني للناتج المحلي المغربي بالتأرجح، إذ تناقص عام 2012 عنه في عام 2011، ثمَّ ازداد خلال عامي 2014/2013، ليتناقص بعدها عام 2015، عما كان عليه في العامين السابقين، وما لبث أن تصاعد خلال الأعوام الثلاثة التالية، ووصل إلى ذروته بمبلغ قدره 119.87 مليار دولار عام 2019، ثمَّ تناقص في عام 2020 إلى 114.73 مليار دولار، مما يدل على تأثر الاقتصاد المغربي السريع بالأزمات الدولية وبحالة عدم الاستقرار الإقليمي، وقد بلغ متوسط قيمته خلال السنوات العشر 108.345 مليار دولار.

على الرغم من تواضع قيمة الناتج المحلي للمغرب مقارنةً بمصر، إلا أنَّ متوسط حصة الفرد المغربي من الناتج المحلي (3058 دولار)، قاربت متوسط حصة الفرد المصري(3131 دولار) بسبب قلة عدد سكانه مقارنةً مع عدد سكان مصر، إذ ازداد عدد سكان المغرب من 32,781,860 نسمة عام 2011 إلى 36,910,558 عام 2020، أي بزيادةٍ قدرها 4.128.698 نسمة، وبمعدل نموٍ قدره 12.6%(معدل نمو سنوي أكثر من 1% سنوياً)، بينما ازداد عدد سكان مصر حوالي 20 مليوناً خلال الفترة عينها، وبلغ معدل النمو السكاني فيها 23.34%(معدل نمو سنوي 2% تقريباً)، أي ما يعادل ضعف معدل النمو السكاني في المغرب تقريباً، مما أسهم في تقارب متوسط حصتي الفرد من الناتج المحلي فيهما.

كذلك امتازت حصة الفرد المغربي من الناتج المحلي بعدم الثبات أو الاستقرار، فقد بلغت أدنى قيمةٍ لها 2875.3 دولار عام 2015، وأعلاها 3235 دولار عام 2019، وبلغ متوسطها للسنوات العشر 3058.14 دولار، كما أنَّ معدل نموها، بلغ 0.39% عام 2020 مقارنةً مع عام 2011.

الشكل رقم(2) يوضح الخط البياني لتطور حجم قروض البنك الدولي الممنوحة للمغرب وتطور حصة الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 2011-2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3) في الملحق

من جهةٍ أخرى، فإنَّ قروض البنك الدولي للمغرب، أدت إلى ارتفاع نسبة مديونيته، وبالتالي تبعيته الاقتصادية للدول المقرضة له، إذ بلغ متوسط الدين الخارجي للمغرب 48 مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من 44% من قيمة الناتج المحلي، وهي نسبةٌ مرتفعة، وقد فاقت نسبة مديونية مصر.

لقد امتاز الخط البياني لتطور إجمالي الدين الخارجي للمغرب بالتصاعد المستمر، إذ زاد من 29.97 مليار دولار عام 2011، ما يعادل 29.56% من الناتج المحلي، ووصل إلى 65.68 مليار دولار عام 2020، أي ما يعادل 57.25% من الناتج المحلي، أي زادت ديون المغرب بأكثر من الضعف (219%).

من جهةٍ ثانية، لم تسهم قروض البنك الدولي للمغرب في زيادة التكوين الرأسمالي له، إذ امتاز الخط البياني لتطور قيم التكوين الرأسمالي في المغرب بعدم الاستقرار، وتراوحت قيمه ما بين ما يقارب 39 مليار عام 2018، و31.4 مليار تقريباً عام 2015 تقريباً، وقد بلغ متوسط التكوين الرأسمالي خلال السنوات العشر أكثر من 35.5 مليار دولار، كما كانت نسبة النمو في التكوين الرأسمالي سالبة، إذ تناقصت من 36.49 عام 2011 إلى 32.12 مليار دولار عام 2020، في حين، قابلها زيادة كبيرة في قيمة قروض البنك الدولي وارتفاع في نسبة المديونية، مما يؤكد للباحثة عدم استثمار هذه القروض في المشروعات الاقتصادية، وبالتالي عدم وجود أثر لدور البنك الدولي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المغرب.

وقد تبين للباحثة استناداً إلى الإحصاءات الوصفية السابقة، أنَّ قروض البنك الدولي للمغرب، زادت بنسبة 171% في عام 2020 مقارنةً مع عام 2011، وترافقت بارتفاع مديونيته بنسبة 119% خلال الفترة عينها، ولم تترافق زيادة القروض والمديونية مع زيادةٍ ملموسة في حصة الفرد المغربي من الناتج المحلي، إذ بلغت حصته 3046.9 دولار عام 2011، وارتفعت بمقدار 11.8 دولار عام 2020 فقط أي بمعدل نموٍ قدره 0.39% فقط (أقل من 1%)، أي بقيت شبه ثابتة، في حين، ترافقت زيادة القروض والمديونية بتراجع قيمة التكوين الرأسمالي.

استناداً لما سبق، حاولت الباحثة ربط تزايد قروض البنك الدولي للمغرب مع هدف القضاء على الفقر المدقع فيه، وقد تبيَّن للباحثة: أنَّ عدد الفقراء في المغرب، تناقص تدريجياً خلال الفترة 2019/2010، إذ بلغ عددهم 549837 نسمة عام 2010، أي ما يعادل 1.7% من عدد السكان، ثمَّ استمر عددهم ونسبتهم بالتناقص خلال عامي 2019/2018، إذ بلغ عددهم 109415/252220 فيهما على التوالي، وترافق ذلك بتناقص نسبتهم من 0.7% إلى 0.3% خلال العامين المذكورين، ولكن ارتفع عددهم إلى 885853 نسمة في عام 2020، وبلغت نسبتهم 2.4% من عدد السكان، أي ازداد عددهم بنسبة 161% في عام 2020 مقارنةً مع عام 2010.

ترى الباحثة: أنّ من بين أسباب زيادة عدد الفقراء في المغرب عام 2020، يعود إلى ازدياد الفجوة بين دخول الفقراء والأغنياء فيه، إذ يأتي المغرب في المرتبة الثانية بعد جيبوتي في التفاوت في الدخل مقاساً بمعامل جيني، وقد بلغت نسبته 39.5%، فضلاً عن حرمان شريحة كبيرة من سكان الأرياف المغربية من الخدمات الأساسية[3].

استناداً لما سبق، تستنتج الباحثة عدم وجود تأثير ايجابي لقروض البنك الدولي للمغرب في القضاء على الفقر المدقع فيه خلال العشر سنوات المدروسة.

[3] **البنك الدولي، مؤشر جيني، متوفر على الموقع:** https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.GINI?contextual=region&end=2017&locations=MA-EG-JO&start=2005، **تاريخ الدخول 2022/11/14.**

بناءً على ما سبق، ترى الباحثة بصورةٍ أولية انعدام تأثير قروض البنك الدولي في نمو حصة الفرد من الناتج المحلي المغربي، وبالتالي، يدفعها للاستنتاج بعدم وجود تأثير لقروض البنك الدولي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المغرب، إلا أنَّ ذلك يستدعي التحقق منه بالاختبارات الإحصائية المناسبة.

الإحصاءات الوصفية للأردن

يبين الجدول رقم (5) في الملحق قيمة قروض البنك الدولي للأردن، وكذلك مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة خلال الفترة 2020/2011 مقاسةً بحصة الفرد من الناتج المحلي. وقيمة التكوين الرأسمالي، ونسبته من الناتج المحلي، فضلاً عن إجمالي الدين الخارجي الأردني، ونسبة المديونية.

استناداً لبيانات الجدول المشار إليه، تبيَّن للباحثة: أنَّ قروض البنك الدولي المقدمة للأردن، تراوحت بين 3.33 مليار دولار عام 2020، وبنسبةٍ وصلت إلى 7.62% من الناتج المحلي له، وأقل من مليار دولار عام 2011، أي ما نسبته 3.32% تقريباً، وهي نسبةٌ منخفضة.

كذلك اتسم الخط البياني لتطور قيم القروض بالتصاعد المستمر حتى وصل عام 2020 إلى ما يقارب ثلاثة أمثالٍ ونصف (348%) مقارنةً مع عام 2011، وبالتالي، فقد بلغ معدل نمو قروض البنك الدولي للأردن بنسبة 248% في عام 2020، عما كان عليه في عام 2011، كما بلغ المتوسط السنوي لقروض البنك الدولي خلال السنوات العشر المدروسة 1.845 مليار دولار تقريباً، أي ما يعادل حوالي 4.67% من متوسط الناتج المحلي للأردن، وهي نسبةٌ صغيرةٌ نسبياً.

كذلك اعتماداً على بيانات الجدول السابق، لاحظت الباحثة: أنَّ قيمة الناتج المحلي للأردن متواضعٌ بسبب افتقار الأردن للموارد الطبيعية من نفطٍ وغاز ومياه، إذ تراوح ما بين 29.52 مليار دولار عام 2011، وتزايد عاماً بعد عام إلى أن وصل إلى 44.5 مليار دولار عام 2019، بينما تناقص عام 2020 إلى 43.7 مليار دولار، وبلغ متوسط قيمته خلال السنوات العشر 38.35 مليار دولار، ووصل معدل نموه إلى نسبة 48% عام 2020 مقارنةً مع عام 2011.

على الرغم من تواضع قيمة الناتج المحلي للأردن مقارنةً بقيمته في مصر والمغرب، إلا أنَّ متوسط حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي (4148.85 دولار)، زادت عن متوسط حصتي الفرد المصري والمغربي بسبب قلة عدد سكان الأردن، على الرغم من تفوق معدل النمو السكاني في الأردن عن نظيريه في مصر والمغرب خلال الفترة 2020/2011، إذ بلغ معدل النمو السكاني في الأردن 33.15% خلال الفترة المدروسة (معدل نمو أكثر من 2.76% سنوياً) في عام 2020 بالقياس إلى عام 2011، في حين كان معدله في مصر والمغرب خلال الفترة عينها(23.34%، 12.6%) على التوالي، فقد ازداد عدد سكان الأردن من 7,662,858 نسمة عام 2011 إلى 10,203,140 عام 2020، أي بزيادةٍ قدرها 2.540.282 نسمة.

لقد امتازت حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي بالتصاعد التدريجي، فقد بلغت أدنى قيمةٍ لها 3852.9 دولار عام 2011، وأعلاها 4405 دولار عام 2019، وبلغ متوسطها للسنوات العشر 4148.85 دولار.

الشكل(3) يوضح الخط البياني لتطور حجم قروض البنك الدولي الممنوحة للأردن وتطور حصة الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 2011-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (5) في الملحق

مما سبق، تستنتج الباحثة بصورةٍ مبدئية وجود تأثير لقروض البنك الدولي في حصة الفرد من الناتج المحلي الأردني، إذ نمت القروض بنسبةٍ، زادت عن 248% في عام 2020 مقارنةً مع عام 2011، وقد قابلها زيادة في حصة الفرد الأردني بمقدار 430 دولار، وبمعدل نموٍ قدره 111.6% خلال الفترة عينها.

من جهةٍ أخرى، فإنَّ قروض البنك الدولي للأردن، أسهمت في زيادة نسبة مديونيته، وبالتالي تبعيته الاقتصادية للدول المقرضة له، وقد بلغ متوسط الدين الخارجي للأردن 26.91 مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من 63% من الناتج المحلي، وهي نسبةٌ مرتفعة جداً، كما بلغ متوسط مديونية الأردن أكثر من 63% خلال عشر سنوات، وبالتالي، تخطت بذلك نسبة مديونية المغرب ومصر اللتين بلغتا(44%، 24.42%) على التوالي.

لقد أظهر الجدول رقم (3) في الملحق التصاعد المستمر في قيم إجمالي الدين الخارجي للأردن، فقد ازداد من 17.48 مليار دولار عام 2011، ووصل إلى 38.02 مليار دولار عام 2020، وبالتالي، ارتفعت نسبة المديونية من 59.2% عام 2011 إلى 87% من الناتج المحلي لعام 2020، أي زادت ديون الأردن بأكثر من الضعف عام 2020 بالقياس إلى عام 2011 (217%)، وبالتالي، فقد نمت مديونية الأردن، بمعدلٍ زاد عن 117.5% خلال عشر سنوات، مما يضع الأردن في مواجهة تحدياتٍ كبيرة.

من جهةٍ ثانية، لم تسهم قروض البنك الدولي للأردن في زيادة التكوين الرأسمالي، إذ اتصفت قيم التكوين الرأسمالي في الأردن بالثبات نسبياً، فقد تراوحت قيمه ما بين أكثر من 8 مليار عام 2011، وما يقارب 7 مليار عام 2020، وقد بلغ متوسط التكوين الرأسمالي خلال السنوات العشر 7.98 مليار دولار تقريباً، وكانت نسبة النمو في التكوين الرأسمالي سالبةً، إذ تناقصت من 28% عام 2011 إلى 21% عام 2020، في حين، قابلها زيادة كبيرة في قيمة قروض البنك الدولي وفي مديونية الأردن.

اعتماداً على ما سبق، أجرت الباحثة ربطاً بين زيادة قروض البنك الدولي للأردن وزيادة مديونيته من جهة، وبين إمكانية تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع فيه، وقد تبيَّن لها وجود عدد ونسبةٍ ضئيلة من الفقراء، إذ ازداد عدد

سكان الأردن بـ 2703781 نسمة خلال الفترة 2018/2010، ازداد عدد الفقراء بمقدار 2704 نسمة فقط خلال الفترة عينها، وبقيت نسبتهم ثابتة 0.1%.

ترى الباحثة: أنَّ جائحة الكورونا وما رافقها من إغلاق الحدود البرية، وإغلاق للمطارات(البنك الدولي، 2020، الآفاق الاقتصادية للأردن)، ومن تعطيلٍ لحركة التجارة، أسهمت في تراجع عائدات السياحة الأردنية، إذ انخفضت من 4.1 مليار دينار عام 2019 إلى مليارٍ واحد عام 2020[4]، مما أدى إلى ارتفاع نسبة وعدد فقراء الفقر المدقع في الأردن خلال عامي 2020/2019.

لكن تجدر الإشارة إلى أنَّ عدد الفقراء في الأردن ضئيلٌ جداً، إذ بلغ 7261 نسمة عام 2010، أي ما نسبته 0.1% من عدد السكان، ثمَّ ارتفع عددهم إلى 70712 في عام 2019، أي ما يعادل عشرة أمثالهم في عام 2010 (974%)، وبلغت نسبتهم 0.7% من عدد السكان، ثمَّ تراجع إلى 40812 نسمة في عام 2020، وما نسبته 0.4% من عدد السكان، وهذا يساوي أكثر من خمسة أمثالهم في عام 2010 (562%).

اعتماداً على ما سبق، ترى الباحثة: أنَّ قروض البنك الدولي للأردن، أسهمت جزئياً في تحسين مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الأردن، وبخاصةٍ، أنَّ زيادة قروض البنك الدولي للأردن، وزيادة مديونيته، قابلها زيادة تدريجية في حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي، ولم تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي، فضلاً عن ضآلة وثبات نسبة فقراء الفقر المدقع، إلا أنَّ ذلك يستدعي التحقق منه بالاختبارات الإحصائية المناسبة.

اختبار الفرضيات

بناءً على الدراسة الوصفية السابقة التي بيَّنت بشكلٍ أولي دور قروض البنك الدولي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية الثلاث، أجرت الباحثة اختبار الانحدار البسيط الذي يربط تطور القروض بتطور حصة الفرد من الناتج المحلي، وبقيمة التكوين الرأسمالي لكل دولة من الدول المدروسة بهدف تأكيد صحة الاستنتاجات السابقة أو نفيها.

الفرضية الرئيسة: لا تسهم قروض البنك الدولي في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي تحسين نسبة التكوين الرأسمالي، وفي تخفيض نسبة الفقر المدقع في الدول المدروسة.

وقد تمَّ تقسيم الفرضية الرئيسة إلى ثلاث فرضيات فرعية، هي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا تسهم قروض البنك الدولي في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي تحسين نسبة التكوين الرأسمالي، وفي تخفيض نسبة الفقر المدقع في مصر.

لدى إجراء اختبار الانحدار البسيط لقيمة قروض البنك الدولي لمصر خلال السنوات العشر ولتطور حصة الفرد المصري من الناتج المحلي، تبين أنَّ قيمة R. Square التي تدل على قوة ارتباط المتغيرين مع بعضهما، بلغت (0.022)، أي أنَّ 2.2% من التغير الحاصل في حصة الفرد من الناتج المحلي في مصر، تعود إلى التغير فقط في قيمة قروض البنك الدولي الممنوحة لها، إلا أنَّ القيمة الاحتمالية لذلك، بلغت 0.679، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، كما وردت في الجدول رقم (2)، مما يشير إلى عدم معنوية الارتباط بين المتغيرين؛ وبناءً عليه، تقبل فرضية

[4] **موقع وزارة السياحة والآثار الأردنية، 2020، متوفر على الموقع:**
http://www.tourism.jo/AR/List/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D9%8A_%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85_2020

العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة بين قيمة قروض البنك الدولي الممنوحة لمصر وبين تطور حصة الفرد المصري من الناتج المحلي.

جدول (1) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.150[a]	.022	-.100-	437.99717368

جدول(2) نتائج التحليل ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	35261.651	1	35261.651	.184	.679[b]
	Residual	1534732.193	8	191841.524		
	Total	1569993.844	9			

a. Dependent Variable: حصة الفرد من الناتج المحلي

b. Predictors: (Constant), القروض الممنوحة من البنك الدولي

بهدف تأكيد أو نفي النتيجة السابقة، أجرت الباحثة اختبار الانحدار البسيط كذلك لقيمة قروض البنك الدولي لمصر خلال الفترة الزمنية عينها ولتطور قيمة التكوين الرأسمالي في مصر، وقد أظهر الجدول رقم (3) بأن R. Square بلغت (0.263) وهذا يدل على أن 26.3% من التغير الحاصل في قيمة التكوين الرأسمالي في مصر، تعود إلى قيمة القروض الممنوحة لها من البنك الدولي، إلا أنَّ الجدول رقم (4) بيَّن عدم معنوية هذه النسبة؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية 0.129 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على عدم معنوية الارتباط بين المتغيرين، وبالتالي، فقد تطابقت نتيجة الاختبار الثاني مع نتيجة الاختبار السابق، وبناءً عليه، تقبل فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة بين قيمة قروض البنك الدولي الممنوحة لمصر وبين تطور قيمة التكوين الرأسمالي، وهذا يؤكد للباحثة صحة نتيجتها الأولية اعتماداً على الإحصاءات الوصفية السابقة.

جدول (3) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.513[a]	.263	.171	5.28020919

جدول(4) نتائج التحليل ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	79.766	1	79.766	2.861	.129[b]
	Residual	223.045	8	27.881		
	Total	302.811	9			

a. Dependent Variable: قيمة التكوين الرأسمالي

b. Predictors: (Constant), القروض الممنوحة من البنك الدولي

الفرضية الفرعية الثانية: لا تسهم قروض البنك الدولي في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين نسبة التكوين الرأسمالي، وتخفيض نسبة الفقر المدقع في المغرب.

لدى إجراء اختبار الانحدار البسيط لقيمة قروض البنك الدولي الممنوحة للمغرب (المتغير المستقل) وحصة الفرد المغربي من الناتج المحلي (لمتغير التابع)، تبيَّنَ أنَّ قيمة R. Square الواردة في الجدول رقم (1) التي تدل على قوة ارتباط المتغيرين مع بعضهما، بلغت (0.149) وهذا يدل على أنَّ 14.9% من التغير الحاصل في حصة الفرد

المغربي من الناتج المحلي، تعود إلى التغير في قيمة قروض البنك الدولي الممنوحة للمغرب، إلا أنَّ القيمة الاحتمالية لذلك الواردة في الجدول رقم (2)، بلغت 0.271، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يشير إلى عدم معنوية الارتباط بين المتغيرين؛ وبناءً عليه، تقبل فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة بين قيمة قروض البنك الدولي الممنوحة للمغرب وبين تطور حصة الفرد من الناتج المحلي.

جدول (1) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.385[a]	.149	.042	129.68226173

a. Predictors: (Constant), القروض الممنوحة من البنك الدولي

جدول(2) نتائج التحليل ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	23474.344	1	23474.344	1.396	.271[b]
	Residual	134539.912	8	16817.489		
	Total	158014.256	9			

a. Dependent Variable: حصة الفرد من الناتج المحلي

b. Predictors: (Constant), القروض الممنوحة من البنك الدولي

بهدف تأكيد أو نفي النتيجة السابقة، أجرت الباحثة اختبار الانحدار البسيط كذلك لقيمة قروض البنك الدولي للمغرب خلال الفترة الزمنية عينها ولتطور قيمة التكوين الرأسمالي في المغرب كمتغيرٍ تابع، وقد أظهر الجدول رقم (3) بأن R. Square بلغت (0.01) وهذا يدل على أنَّ 1% من التغير الحاصل في قيمة التكوين الرأسمالي في المغرب، تعود إلى قيمة القروض الممنوحة له من البنك الدولي، إلا أنَّ الجدول رقم (4) بيَّن عدم معنوية هذه النسبة؛ إذ بلغت القيمة الاحتمالية 0.935 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على عدم معنوية الارتباط بين المتغيرين، وبالتالي، فقد تطابقت نتيجة الاختبار الثاني مع نتيجة الاختبار السابق، وبناءً عليه، تقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة بين قروض البنك الدولي للمغرب وبين قيم التكوين الرأسمالي، وهذا يؤكد للباحثة صحة نتيجتها الأولية اعتماداً على الإحصاءات الوصفية السابقة.

جدول (3) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.030[a]	.001	-.124-	2.77396773

a. Predictors: (Constant), القروض الممنوحة من البنك الدولي

جدول(4) نتائج التحليل ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.054	1	.054	.007	.935[b]
	Residual	61.559	8	7.695		
	Total	61.613	9			

a. Dependent Variable: قيمة التكوين الرأسمالي

b. Predictors: (Constant), القروض الممنوحة من البنك الدولي

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تسهم قروض البنك الدولي في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي تحسين نسبة التكوين الرأسمالي، وفي تخفيض نسبة الفقر المدقع في الأردن

لدى إجراء اختبار الانحدار البسيط لقيمة القروض الممنوحة للأردن (المتغير المستقل)، وحصة الفرد الأردني من الناتج المحلي(المتغير التابع)، تبيَّنَ أنَّ قيمة R. Square الواردة في الجدول رقم (1) والتي تدل على قوة ارتباط المتغيرين مع بعضهما، بلغت (0.738) وهذا يدل على أنَّ 73.8% من التغير الحاصل في حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي، تعود إلى التغير في قيمة قروض البنك الدولي الممنوحة للأردن، وقد أظهر الجدول رقم (2)، أنَّ القيمة الاحتمالية لذلك، بلغت 0.01، وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على معنوية الارتباط بين المتغيرين، واستناداً إلى ذلك، نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين قيمة قروض البنك الدولي الممنوحة للأردن والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة فيه مقاساً بحصة الفرد من الناتج المحلي.

جدول (1) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.859[a]	.738	.705	94.52456570

a. Predictors: (Constant), القروض الممنوحة من البنك الدولي

جدول(2) نتائج التحليل ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	200975.397	1	200975.397	22.493	.001[b]
	Residual	71479.148	8	8934.894		
	Total	272454.545	9			

a. Dependent Variable: حصة الفرد من الناتج المحلي

b. Predictors: (Constant), القروض الممنوحة من البنك الدولي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3804.285	78.560		48.425	.000
		186.696	39.365	.859	4.743	.001

a. حصة الفرد من الناتج المحلي:

b. القروض الممنوحة من البنك الدولي

$$Y=a0+a1X+e$$

$$Y=3804.285+186.696X$$

بهدف تأكيد أو نفي النتيجة السابقة، أجرت الباحثة اختبار الانحدار البسيط كذلك لقيمة قروض البنك الدولي للأردن خلال الفترة الزمنية عينها ولتطور قيمة التكوين الرأسمالي في الأردن كمتغيرٍ تابع، وقد أظهر الجدول رقم (3) بأن R. Square بلغت (0.378)، وهذا يدل على أنَّ 37.8% من التغير الحاصل في قيمة التكوين الرأسمالي في الأردن،

يعود إلى قيمة القروض الممنوحة له من البنك الدولي، وقد أظهر الجدول رقم (4) معنوية الارتباط بين المتغيرين؛ إذ تساوت القيمة الاحتمالية للاختبار مع مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي، فقد تطابقت نتيجة الاختبار الثاني مع نتيجة الاختبار السابق، وبناءً عليه، تقبل فرضية العدم التي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة بين قيمة قروض البنك الدولي الممنوحة للأردن والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة فيه سواء تمَّ قياسه بحصة الفرد من الناتج المحلي أو بقيمة التكوين الرأسمالي، وهذا يؤكد للباحثة صحة نتيجتها الأولية اعتماداً على الإحصاءات الوصفية السابقة.

جدول (3) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.615[a]	.378	.300	.48933258

a. Predictors: (Constant), القروض الممنوحة من البنك الدولي

جدول(4) نتائج التحليل ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.164	1	1.164	4.862	.05[b]
	Residual	1.916	8	.239		
	Total	3.080	9			

a. Dependent Variable: قيمة التكوين الرأسمالي

b. Predictors: (Constant), القروض الممنوحة من البنك الدولي

الاستنتاجات والتوصيات:

لقد توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

- يعَدُّ معدل النمو السكاني المرتفع في مصر والأردن معوقاً وتحدياً حقيقياً لهما، يهدد إنجازات الدولتين المحققة في تحسين مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة فيهما، ويضعف إمكانياتهما في الحد من الفقر والفقر المدقع.
- إنَّ قروض البنك الدولي لمصر، تضاعفت تقريباً خلال عشر سنوات تقريباً، مما يدل على حسن علاقات مصر فيه وبالدول التي تديره، وقد ترافقت زيادة قروضه لها مع ارتفاع مديونيتها للخارج بثلاثة أمثالٍ، مما يعني زيادة تبعيتها للخارج، ولكن، لم تسهم هذه القروض في زيادة حصة الفرد المصري من الناتج المحلي سوى بنسبة 27.8% فقط، كما لم تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي المصري، ولم تُؤَدِ إلى تخفيض نسبة وعدد فقراء الفقر المدقع في مصر، ولعل ذلك يعود إلى الآثار السلبية لعدم الاستقرار الأمني والسياسي خلال فترة 2010–2020، وإلى الانكماش الاقتصادي الذي رافق جائحة كورونا، فضلاً عن عدم استثمار هذه القروض في المشروعات الإنتاجية.
- إنَّ قروض البنك الدولي للمغرب، وصلت إلى 271% عام 2020، عما كانت عليه في عام 2011، مما يشير إلى العلاقات الإيجابية بين المغرب وبين من يدير البنك الدولي، ويرسم سياساته، وقد ترافقت القروض بارتفاع مديونية المغرب إلى أكثر من الضعف (219%)، مما يعزز من تبعية المغرب الاقتصادية والسياسية للبنك الدولي وللدول الغربية، ولكن، لم تسهم هذه القروض في زيادة حصة الفرد المغربي من الناتج المحلي سوى بـ 0.39% فقط، وما قيمته 11.8 دولار، وهو مبلغٌ ضئيلٌ جداً، كما لم تسهم القروض في زيادة التكوين الرأسمالي المغربي، إذ تناقصت

قيمته، مما ينمُّ عن سوء توظيف هذه القروض وعدم استثمارها في إنتاج السلع، كذلك، لم تُؤَدِ إلى تخفيض نسبة وعدد فقراء الفقر المدقع في المغرب، إذ ازدادت نسبتهم وعددهم، تعزي الباحثة أسباب ذلك إلى سوء توزيع الدخل في المغرب بين الفقراء والأغنياء، وبخاصةٍ أنَّ المغرب، أتى في المرتبة الثانية بعد جيبوتي لناحية فجوة الدخل وفق معامل جيني، وفضلاً عن تأثر المغرب بالانعكاسات السلبية لجائحة كورونا.

- إنَّ قروض البنك الدولي للأردن، ازدادت بمقدار ثلاثة أمثالٍ ونصف تقريباً خلال الفترة المدروسة، مما بشير إلى منح البنك أولويةً وأفضليةً في التعامل للأردن، وقد ترافقت زيادة القروض بزيادة حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي بأكثر من الضعف (211.6%) في عام 2020، عما كانت عليه في عام 2011، كما ترافقت باستقرار قيمة التكوين الرأسمالي الأردني، مما يعني عدم توجيه هذه القروض باتجاه القطاعات الإنتاجية، فضلاً عن تزامن القروض مع عددٍ ونسبةٍ ضئيلة لفقراء الفقر المدقع في الأردن، مما يدلُّ على إسهام هذه القروض جزئياً في تحسين مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الأردن، وقد تمَّ تأكيد ذلك بالاختبارات الإحصائية المناسبة.
- يؤخذ على قروض البنك الدولي للأردن، أنَّها أوصلت مديونيته إلى الدرجة الحرجة، إذ وصلت نسبتها إلى 87% من الناتج المحلي الأردني لعام 2020، مما يمثل تحدياً ومهدداً تنموياً له.

استناداً إلى النتائج السابقة، توصي الباحثة بالآتي:

1. ضرورة تبني الدول العربية المدروسة لمشروعٍ تنموي خاصٍ فيها، وضرورة استثمارها للمدخرات الوطنية بطريقةٍ أكفأ.
2. التوجه إلى مؤسسات التمويل العربية والإقليمية أولاً، ثمَّ الانتفاع ما أمكن من تمويل المنظمات الدولية.
3. تركيز استثمار قروض المنظمات الدولية في القطاعات الإنتاجية، وبالتالي زيادة التكوين الرأسمالي.
4. تحقيق الموازنة بين إمكانية توافر فائضٍ مالي وبين تكاليف خدمة الدين الخارجي بهدف عدم الوقوع في عسرٍ مالي، وبهدف تخفيف حدة التبعية للخارج.

References:

- Abu-Ismail.(2020). Note On Poverty And Conflict In Arab States, UN ESCWA. prepared for Inter-agency Expert Group Meeting on Implementation of the Third United Nations Decade for the Eradication of Poverty (2018-2027), 4-6 March 2020, FAO eadquarters, Rome.
- Baghdad; Karbali, Muhammad; Hamdani, 2010, Strategies and policies for sustainable development in light of economic transformations, Journal of Human Sciences, seventh year, No. 45, pp. 1-25.
- Chosovsky, Michel, The Globalization of Poverty, Translated by Jaafar Ali Hussein, Sudan, House of Wisdom, Baghdad 2001.
- Easterly, William.(2000).The effect of IMF and World Bank programs on poverty, Social Science Research Network Electronic Paper Collection. http://papers.ssrn.com/paper.taf?abstract_id=256883.
- Emad, Ayham (2013). Research published in the Journal of Tishreen University in Syria, entitled: World Bank loans and their impact on economic development in the Arab countries, University of Algiers.
- Faraj, Khawla (2017). Poverty, its causes and effects (Hayyah Tariq as a model), Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences / University of Babylon, Issue 36, pp. 401-424.
- Harrigan, Jane R. and El-Said, Hamed (2010) "The Economic Impact of IMF and World Bank Programs in the Middle East and North Africa: A Case Study of Jordan,

Egypt, Morocco and Tunisia, 1983 - 2004," Review of Middle East Economics and Finance: Vol. 6 : No. 2, Article 1.

- lihaylih; Al-Tayeb, Jassas; Mohammed. (definition of poverty and attempts to measure). Journal of Economic and Administrative Research - Seventh Issue, June 2010, Algeria.
- muealima; Fadia, Zadaqqa; Kalthoum. (2012). The role of international and regional financial institutions and bodies in financing sustainable development, master's thesis, Algeria.
- Obeidat, Yassin. (2014). Evaluating the role of the World Bank Group in reducing poverty in low-income countries - an analytical evaluation study for sub-Saharan Africa - a research published in the International Forum on Poverty Reduction Policies in Arab Countries in light of globalization.
- qaratu; Hanan, Kadoon; Monia. (2017). The Role of the World Bank Group in Financing Economic Development Projects in Algeria, Master Thesis, University of Jijel, Algeria.
- Report of the Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2020). Facts and Prospects in the Arab Region Survey of Economic and Social Developments 2019-2020.
- Report of the International Conference on Financing for Development, 2002, United Nations, 11/CONF.198/A, Monterrey, Mexico, 18-22 March.
- Tawil, Fathia (2013). Environmental education and its role in sustainable development, PhD thesis, Mohamed Kheidar University - Biskra, Algeria.
- tawitiun Mustafa, laearaj; Mujahid Nasima (2014). The problem of measuring and evaluating the phenomenon of poverty in the Arab countries, research published at the International Forum on Evaluation of Poverty Reduction Policies in Arab Countries in Light of Globalization, 8-9 December 2014, Algeria.
- United Nations Development Programme, Human Development Report Entitled The Real Wealth Of Nations: Pathways To Human Development, 2010.
- United Nations Development Programme, Human Development Report, 2002.
- United Nations Development Programme, Human Development Report, New Horizons, Human Development and the Anthropocene, 2020.
- United Nations General Assembly Resolution A/RES/70/1, 2015.
- World Bank, World Development Report, Cairo, Al-Ahram Foundation, 2010.
- World Health Organization Regional Office for the Eastern Mediterranean.(2004). Investing in the Health of the Poor A Strategy for Sustainable Health Development and Poverty Reduction in the Eastern Mediterranean Region Cairo.
- World Health Organization, Thirteenth General Program of Work 2019-23, Promoting health, keeping the world safe, serving the vulnerable, Resolution WHA71.1, 25 May 2018.
- Yuheng, LI, Wenhao, WU ,Yongsheng, WANG.(2004). Global poverty dynamics and resilience building for sustainable poverty reduction, Journal of Geographical Sciences, Geogr. Sci. 2021, 31(8): 1159-1170.
- The total output is estimated at one billion dollars, accessed 9/15/2022, available at; https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2021&locations=SY-O&start=2010&view=chart
- Per capita GDP, Global Development Database, World Bank data, accessed 5/16/2022, available at:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2020&start=2000&view=chart

- Loans estimated at one billion dollars, source: Global Development Database, World Bank, accessed on 9/6/2022, available at: https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.MWBG.CD?end=2020&start=2000
- Capital formation, World Bank database, World Bank data, access date 9/15/2022, available at: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS?contextual=region&end=2021&locations=EG&start=2010&view=chart
- Due and disbursed external debt, billion dollars, World Development Database, World Bank Indicators, access date 9/18/2022 available at: https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?end=2020&locations=YE&start=2010
- World Bank, International Poverty Line, available at: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/international-poverty-line-has-just-been-raised-190-day-global-poverty-basically-unchanged-how-even

الملحق

الجدول رقم 1 قروض البنك الدولي لمصر ومؤشرات قياس البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2020/2011.

السنة	الناتج[5] المحلي	حصة الفرد من الناتج المحلي[6]	قروض البنك الدولي[7]	التكوين الرأسمالي[8]	نسبة التكوين	الدين الخارجي[9]	نسبة المديونية
2011	235.99	2791.8	4.08	17	%7.2	35.18	%14.9
2012	279.12	3229.7	4.34	16	%5.7	40.04	%14.35
2013	288.43	3262.7	4.61	14	%4.85	46.5	%16.12

[5] إجمالي الناتج مقدر بمليار دولار، تاريخ الدخول 9/15/ 2022، متوفر على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2021&locations=SY-JO&start=2010&view=chart

6 حصة الفرد من الناتج المحلي، بيانات التنمية العالمي، بيانات البنك الدولي، تاريخ الدخول 2022/5/16 https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2020&start=2000&view=chart

[7] القروض مقدرة بمليار دولار، المصدر: قاعدة بيانات التنمية العالمية، البنك الدولي، تاريخ الدخول 2022/9/6 متوفر على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.MWBG.CD?end=2020&start=2000

[5] التكوين الرأسمالي ، قاعدة بيانات البنك الدولي، بيانات البنك الدولي، تاريخ الدخول 9/15/ 2022، متوفر على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS?contextual=region&end=2021&locations=EG&start=2010&view=chart

[6] الدين الخارجي المستحق والمنصرف، مليار دولار، قاعدة بيانات التنمية العالمية، مؤشرات البنك الدولي، تاريخ الدخول متوفر2022/9/18 على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?end=2020&locations=YE&start=2010

%13.66	41.74	%4.58	14	4.91	3379.6	305.6	2014
%15.13	49.85	%4.25	14	5.6	3562.9	329.37	2015
%20.8	69.16	%4.51	15	7.11	3519.2	332.44	2016
%35.94	84.72	%6.36	15	8.44	2444.3	235.73	2017
%40.12	100.19	%6.8	17	9.93	2537.1	249.71	2018
%38	115.19	%5.94	18	11.25	3019.1	303.08	2019
%36.02	131.58	%3.83	14	11.99	3569.2	365.25	2020
%24.42	74.88	%5.26	15.4	7.226	3131.54	292.47	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التنمية العالمية، مؤشرات البنك الدولي.

الجدول رقم 2 يبين عدد ونسبة الفقراء في مصر

السنة	عدد السكان[10]	عدد فقراء الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع
2010[11]	82761244	1.737986	%2.1
2014[12]	90424668	2.893589	%3.2
2017[13]	96442590	3.086162	%3.2
2020[14]	102334403	3.377035	%3.3
2021[15]	104258327	2.502199	%2.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة Abo-Ismail2020, تقرير التنمية البشرية 2020 ,M ، تقرير التنمية المستدامة، 2021.

الجدول رقم 3 يتضمن قروض البنك الدولي للمغرب ومؤشرات قياس البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المغرب خلال الفترة 2020/2011.

السنة	الناتج المحلي[16]	حصة الفرد من الناتج المحلي[17]	قروض البنك	التكوين الرأسمالي[19]	نسبة التكوين	الدين الخارجي[20]	نسبة المديونية

[10] المصدر: بيانات البنك الدولي، تعداد السكان الإجمالي مليون نسمة، ، تاريخ الدخول 2022/11/14.متوفر على الموقع:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2021&locations=DZ-JO-IQ-EG-MA&start=2010&view=chart

[11] دراسة خالد ابو اسماعيل

[12] تقرير التنمية البشرية2020.

[13] بيانات الفقر للدول العربية، دراسة صادرة عن البنك الدولي، ص5

14 دراسة خالد ابو اسماعيل

15 تقرير التنمية المستدامة العالمي،2021

[16] إجمالي الناتج مقدر بمليار دولار، تاريخ الدخول 9/15/ 2022، متوفر على الموقع:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2021&locations=SY-JO&start=2010&view=chart

[17] حصة الفرد من الناتج المحلي، قاعدة بيانات التنمية العالمية، بيانات البنك الدولي، تاريخ الدخول 2022/5/16
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2020&start=2000&view=chart

				الدولي[18]			
%29.56	29.97	%36	36.4932	2.91	3046.9	101.37	2011
%34.48	33.88	%35	34.3945	2.99	2912.7	98.27	2012
%36.77	39.28	%35	37.3905	4.24	3121.7	106.83	2013
%39.17	43.12	%33	36.3264	4.03	3171.7	110.08	2014
%43.86	44.38	%31	31.3658	4.15	2875.3	101.18	2015
%46.08	47.61	%32	33.0592	4.57	2896.7	103.31	2016
%46.52	51.02	%33	36.1944	5.56	3035.5	109.68	2017
%42.7	50.43	%33	38.973	5.53	3227	118.1	2018
%45.9	55.06	%32	38.3584	6.41	3235	119.87	2019
%57.25	65.68	%28	32.1244	7.89	3058.7	114.73	2020
%44.06	47.99	%33	35.53618	4.83	3058.14	108.345	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التنمية العالمية، مؤشرات البنك الدولي

الجدول رقم 4 يبين عدد ونسبة الفقراء في المغرب

نسبة الفقر المدقع[22]	عدد فقراء الفقر المدقع بالألف	عدد السكان بالملايين[21]	السنة
%1.7	549837	32.343384	2010
%1[23]	332418	33.241898	2012
%0.7	252220	36.029089	2018
%0.3[24]	109415	36.471766	2019
%2.4[25]	885853	36.910558	2020

[19] التكوين الرأسمالي ، قاعدة بيانات البنك الدولي، بيانات البنك الدولي، تاريخ الدخول 15/9/ 2022، متوفر على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS?contextual=region&end=2021&locations=EG&start=2010&view=chart

[20] الدين الخارجي المستحق والمنصرف، مليار دولار، قاعدة بيانات التنمية العالمية، مؤشرات البنك الدولي، تاريخ الدخول متوفر 2022/9/18 على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?end=2020&locations=YE&start=2010

[18] القروض مقدرة بمليار دولار، المصدر: قاعدة بيانات التنمية العالمية، البنك الدولي، تاريخ الدخول 2022/9/6 متوفر على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.MWBG.CD?end=2020&start=2000

[21] المصدر: بيانات البنك الدولي، تعداد السكان الإجمالي مليون نسمة، متوفر على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2021&locations=DZ-JO-IQ-EG-MA&start=2010&view=chart ، تاريخ الدخول 2022/11/14.

[22] نسبة الفقر المدقع تبعا لعدة دراسات و تقارير(تقرير التنمية البشرية2020، تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة2019، وتقرير التنمية المستدامة العالمي2021)

[23] بيانات الفقر للدول العربية دراسة صادرة عن البنك الدولي، ص13.

[24] تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019.

[25] دراسة خالد ابو اسماعيل

2021	37.344787	112034	%0.3[26]

الجدول رقم 5 يتضمن قروض البنك الدولي للأردن ومؤشرات قياس البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الأردن خلال الفترة 2020/2011.

السنة	الناتج[27] المحلي	حصة الفرد من الناتج المحلي[28]	قروض البنك الدولي[29]	التكوين الرأسمالي[30]	نسبة التكوين	الدين الخارجي[31]	نسبة المديونية
2011	29.52	3852.9	0.95597	8.2656	%28	17.48	%59.2
2012	31.63	3910.3	1.12	7.5912	%24	18.3	%57.86
2013	34.45	4044.4	1.14	7.579	%22	23	%66.76
2014	36.85	4131.4	1.39	8.107	%22	24.13	%65.48
2015	38.59	4146.1	1.55	8.4898	%22	25.6	%66.34
2016	39.89	4175.4	1.86	7.978	%20	27.11	%67.96
2017	41.41	4231.5	1.88	8.6961	%21	30.05	%72.57
2018	42.93	4308.2	2.25	7.2981	%17	31.93	%74.38
2019	44.5	4405.5	2.98	7.12	%16	33.48	%75.23
2020	43.7	4282.8	3.33	6.992	%16	38.02	%87
المتوسط	38.35	4148.85	1.845	7.976176	%21	26.91	%63.16

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التنمية العالمية، مؤشرات البنك الدولي

الجدول رقم 6 يبين عدد ونسبة الفقراء في الأردن

السنة	عدد السكان[32]	عدد فقراء الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع[33]

[26] **تقرير التنمية المستدامة العالمي،2021**

27 إجمالي الناتج مقدر بمليار دولار، تاريخ الدخول 9/15/ 2022، متوفر على الموقع
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2021&locations=SY-JO&start=2010&view=chart

[28] **حصة الفرد من الناتج المحلي، بيانات التنمية العالمي، بيانات البنك الدولي، تاريخ الدخول 2022/5/16**
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2020&start=2000&view=chart

[29] **القروض مقدرة بمليار دولار، المصدر: قاعدة بيانات التنمية العالمية، البنك الدولي، تاريخ الدخول 2022/9/6 متوفر على الموقع:**
https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.MWBG.CD?end=2020&start=2000 ،

[30] **التكوين الرأسمالي ، قاعدة بيانات البنك الدولي، بيانات البنك الدولي، تاريخ الدخول 9/15/ 2022، متوفر على الموقع:**
https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS?contextual=region&end=2021&locations=EG&start=2010&view=chart

[31] **الدين الخارجي المستحق والمنصرف، مليار دولار، قاعدة بيانات التنمية العالمية، مؤشرات البنك الدولي، تاريخ الدخول متوفر2022/9/18 على الموقع:**
https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?end=2020&locations=YE&start=2010

[32] **المصدر: بيانات البنك الدولي، تعداد السكان الإجمالي مليون نسمة، متوفر على الموقع:**

%0.1[34]	7261	7.261541	2010
%0.1[35]	9965	9.965322	2018
%0.7	70712	10.101697	2019
%0.4	40812	10.203140	2020
%0.1	10269	10.269022	2021

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2021&locations=DZ-JO-IQ-EG-MA&start=2010&view=chart ، تاريخ الدخول 2022/11/14.

[33] نسبة الفقر المدقع تبعا لعدة دراسات و تقارير(تقرير التنمية البشرية2020، تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة2019، وتقرير التنمية المستدامة العالمي2021)

[34] دراسة خالد أبو اسماعيل

[35] تقرير التنمية البشرية 2020، ص365